إتاوات ومداهمات..
الضغوط تستمر على اللاجئين في لبنان

يستعرض مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) بشكل منتظم آخر تطورات حالة حقوق الإنسان للاجئين السوريين في لبنان. تهدف هذه النشرة إلى إطلاع الرأي العام على ملخص أحوال حقوق الإنسان في البلاد، وإتاحة المعلومات المتوفرة للمجتمع المدني والجهات المانحة وصنّاع القرار، كما يلي هذه النشرات، تقارير شهرية تُنشر بشكل دوري على الموقع الإلكتروني لـ ACHR.

النشرة السابعة | 21 شباط / فبراير 2023

وفق ما رصده مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) يختار كثيرون من الأشخاص الذين فقدوا القدرة على تأمين احتياجاتهم المعيشية **الضغط على اللاجئين السوريين عند مكنات الصراف الآلي** التابعة للبنك "اللبناني- الفرنسي" في زحلة وبلدة غزة - البقاع الغربي، مع النتائج المؤسفة للانهيار الاقتصادي وغياب الرقابة الجدية من الجهات المعنية في لبنان، وذلك من أجل السماح لهم بسحب مستحقاتهم المالية مقابل إتاوات أو دفعات مالية تصل قيمتها إلى 800 ألف ليرة لبنانية من أصل ثلاثة ملايين تصلهم كمساعدات شهرية تخصصها لهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). وبعد أخذ إشارة القضاء، أوقفت المديرية العامة لأمن الدولة بعض الأفراد الذين قاموا بعمليات الابتزاز المالي، وتم التحقيق معهم وإحالتهم على النيابة العامة التمييزية في البقاع لإجراء المقتضى القانوني بحقهم.

ومع تزايد التجمعات الشهرية أمام مكنات الصراف الآلي، **يسود الترقب لدى المنظمات الحقوقية، خوفًا من أن يؤدي المشهد إلى صدامات عنيفة وإرهاب اللاجئين،** في الوقت الذي هم فيه بأمس الحاجة إلى تلك المساعدات الشهرية، فمنذ بدء الأزمة الاقتصادية في البلاد، لم يعد اللاجئون السوريون قادرون على سحب مساعداتهم المالية من أي صراف آلي، والمصارف أوقفت تسهيل تبادل السحوبات فيما بينها، وما عادت تسمح لغير المودعين باستخدام مكنات الصراف الآلي، ثم حصرت استحقاقات اللاجئين كلها بالبنك "اللبناني- الفرنسي"، فرض ذلك كلفة تنقل اللاجئين بين المناطق للوصول إلى مساعداتهم المالية عبئًا شهريًا عليهم.

أمّا عن تراجع حالة حقوق الإنسان الأمنية، **فقد داهم عناصر من أمن الدولة مخيم 005 في مجدل عنجر في قضاء زحلة وهدموا خمسة خيام لعائلات تقطن المخيم،** وبتصريح للأمن العام حول العملية قالوا إنهم يهدمون الخيم غير المأهولة، على الرغم من عدم وجود خيم غير مأهولة وحاجة العديد من اللاجئين لخيم تأويهم بعد تضرر العديد منها خلال العواصف الثلجية وارتفاع أسعار إيجارات المنازل.

ووسط ما تعانيه المنطقة من صدمة كارثة الزلزال المدمر في تركيا وسوريا، **ما تزال التصريحات العنصرية وخطاب الكراهية الموجه تجاه اللاجئ السوري في لبنان مستمرًا،** ففي عدد من التصريحات من قبل مسؤولين حكوميين تم التركيز على ضرورة عودة اللاجئين السوريين والخوف من أن يكون الزلزال عائق أمام هذه العودة.

وبما يخص ملف التعليم في لبنان، **ما تزال أزمة القطاع التعليمي في البلاد مستمرة،** حيث جدد موظفو وزارة التربية والتعليم العالي إضرابهم للأسبوع السابع على التوالي، وأصدرت نقابة المعلمين بيان حمّلت فيه "مسؤولية انهيار القطاع التربوي للحكومة"، ودعت الأساتذة على مختلف تسمياتهم إلى "الصمود وعدم الحضور إلى مراكز عملهم تحت أيّ ذريعة من الذرائع".

وفي وقت سابق، **قدّمت منظمة مينا رايتس للحقوق شكوى إلى المقرر الأممي الخاص المعني بحالات الإعدام** خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، وقد وافق الفريق المعني على قبول الشكوى بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وطلب من الحكومة اللبنانية، تقديم معلومات محددة عن أسباب توقيف عبد السعود، والأساس القانوني لاعتقاله، وفيما إن تم تقديم مذكرة توقيف أثناء الاعتقال، وإذا كان الأمر كذلك، فمن هي الجهة التي وقّعت عليها، كما طلب تقديم معلومات محددة ومفصلة عن الأسباب والظروف التي أدت إلى وفاته في الحجز بعد ساعات من اعتقاله.

ومما طلبه كذلك، وفق الوثيقة التي اطلع ACHR عليها، **معلومات محددة عن تحقيقات الطب الشرعي التي أُجريت على جثة عبد السعود بعد وفاته في الحجز**، والتقدم المحرز في التحقيق ونتائج التحقيق التي تم إبلاغها لأسرته، وشرح أسباب نقل التحقيقات وإجراءات المحاكمة المتعلقة بوفاته إلى القضاء العسكري اللبناني وكيف تم احترام متطلبات الاستقلالية والحياد المنصوص عليها في المعايير الدولية، وتبيان الخطوات المتخذة أو المزمع اتخاذها لإحالة القضية إلى المحاكم المدنية العادية، ومنح المقرر الأممي الحكومة اللبنانية 60 يومًا للإجابة عن تساؤلاته، لكن انتهت المهلة من دون أي رد من الحكومة اللبنانية.

تعود قضية عبد السعود إلى 30 من آب/ أغسطس 2022، حين اعتقلته لجنة الأمن الداخلي لمخيم صبرا وشاتيلا للاجئين في مكان إقامته بأمر من المديرية العامة لأمن الدولة اللبنانية لحيازته ورقة مزورة من فئة الخمسين دولارًا، لينقل إلى قسم أمن الدولة في تبنين في جنوبي لبنان حيث تعرض على أيدي أفرادها للتعذيب حتى فارق الحياة.

أظهر تقرير الطب الشرعي وجود كدمات وعلامات حروق في عدة أجزاء من جسد عبد السعود بالإضافة إلى علامات تشير إلى استخدام سوط أو سلك كهربائي، وخلص التقرير إلى أن وفاته نجمت عن تلف في الجهاز العصبي المركزي، بعد تعرضه لإصابات أدت إلى ألم شديد ومعاناة كبيرة.

في 2 من أيلول/ سبتمبر 2022، **أمر مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية باحتجاز خمسة عناصر** بينهم ضابط من فرع أمن الدولة في تبنين، وأحالهم إلى قاضية التحقيق العسكري نجاة أبو شقرا، التي وجهت في 29 من تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 تهمة التعذيب إليهم بموجب قانون مناهضة التعذيب لعام 2017.